المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

مذكرة تفاهم حول الربط الإلكتروني بين وزارة العدل ونقابة المحامين

الفريق الاول: وزارة العدل، ويمثلها وزير العدل أو من يفوضه .

الفريق الثاني: نقابة المحامين الأردنيين ويمثلها نقيب المحامين ، عمان ، الشميساني ، مجمع النقابات المهنية .

المقدمة:-

حيث أن الفريق الاول مؤسسة حكومية تهدف الى ترسيخ دولة القانون والمؤسسات وتحقيق العدالة الناجزة ، كما تهدف الى الإرتقاء بمستوى اداء وخدمات الجهاز القضائي والمساهمة في تسهيل عملية التقاضي ، والعمل على تعزيز التعاون مع الفريق الثاني بما يحقق اهدافها.

وحيث ان الفريق الثاني نقابة مهنية منشأة بموجب القانون تهدف لتنظيم اعمال مهنة المحاماه في المملكة الأردنية الهاشمية ، وأن المحامون هم أعوان القضاة وجناح العدالة الثاني واللذين يسعون بالشراكة مع القضاء الى تحقيق العدالة الناجزة وضمان المحاكمة العادلة لكافة الأفراد .

وحيث أن تفعيل وتعزيز اطر التعاون والتشارك في سبيل تيسير الوصول للعدالة وتيسير اجراءات المحاكمة بشكل مبسط للمحامين مما يسهل اجراءات التقاضي امام المحاكم وحيث ان الفريقين يسعيان لتحقيق العدالة الناجزة فقد التقت ارادتهما على ما يلي :

بنود المذكرة:-

المادة (١) :- تعتبر المقدمة جزء لا يتجزء من هذه المذكرة وتقرأ معها كوحدة واحدة ، ويعتَّد بها لتفسير أي نص.

المادة (٢):- مجالات التعاون:

أ. تمكين الفريق الثاني من الحصول على قرارات المحاكم القطعية الكترونيا.

ب. تمكين الفريق الأول الولوج الى قاعدة بيانات الفريق الثاني للحصول على المعلومات الخاصة عن وضع المحامين وعناوينهم والإطلاع على صورهم وأي بيانات اخرى يتطلبها الربط الإلكتروني لتحقيق اهداف هذه المذكرة.

ت. تمكين المحامي من الولوج الى محاضر جلسات القضايا المحوسبة الموكل بها والإطلاع عليها وطباعتها ومتابعة تبليغاتها من خلال تخصيص كلمة مرور خاصة بكل محام من خلال موقع الخدمات الإلكتروني التابع للفريق الأول.

ث. تسهيل الربط الإلكتروني بين وحدتي المساعدة القانونية لدى الفريقين عند استحداثهما.

المادة (٣):- التزامات الفريق الأول:

١- اتمام عملية الربط الإلكتروني بين الفريقين لغايات تنفيذ اهداف هذه المذكرة مع تحمله نفقات تعديل برنامج ميزان المطلوبة لكافة مراحل الربط الإلكتروني والتقني والبرمجي.

٢- تزويد الفريق الثاني بقرارات المحاكم القطعية بصيغة الكترونية لغايات نشرها على موقع النقابة ومجلة النقابة بشكل شهري ومنتظم

٣- تخصيص (كلمة مرور) لكل محام لغايات استخدام الموقع الإلكتروني التابع له لتمكينه من الإطلاع على محاضر القضايا الموكل بها من خلال جهاز الحاسوب ، وطباعة محتويات الملف المحوسب (محاضر ، تبليغات ، بينات) عند توفرها الكترونيا.

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

المادة (٤):- التزامات الفريق الثاني :

١- السماح للفريق الأول الولوج الى المعلومات المحفوظة لديه والخاصة بالمحامين ، مع السماح له تخزين هذه المعلومات على قاعدة البيانات الخاصة به. وتشتمل هذه المعلومات على (

أ.اسم المحامي الكامل ورقمه النقابي ورقمه الوطني ان وجد وصورته المحدثة .

ب.عنوانه التفصيلي والإلكتروني المعتمد لأغراض اجراءات التقاضي.

ج.صفته (مزاول ، غير مزاول ، متقاعد ، متدرب ، موقوف ، مشطوب)

د.أي بيانات أخرى يعتبرها الفريقان ضرورية لأغراض الربط الإلكتروني.

بحيث تستخدم هذه المعلومات في جلسات المحاكم.

٢- تحديث كافة المعلومات الخاصة بالمحامي بشكل دوري بما في ذلك (عنوانه ، العنوان الألكتروني ، ارقام الهواتف الأرضية والخلوية ، رقم الفاكس ، صوره).

٣- تحمل نفقات رسوم وصل والإشتراكات الشهرية لخط الإتصال بين مواقع الفريقين لغايات تفعيل الخدمة .

المادة (٥):- المراسلات :-

أي مراسلات أو اتصال بخصوص هذه المذكرة يكون كتابياً على العناوين المعتمدة للفريقين.

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

المادة (٦):- للفريق الأول الإشارة لهذه المذكرة والمزايا المترتبة عنها من خلال موقع الوزارة الإكتروني ومواقع الأجهزة التابعة لها.

المادة (٧):-. يتم حل أي خلاف على تنفيذ بنود هذه المذكرة بالتسوية الودية بين الفريقين.

المادة (٨):- يلتزم الفريقان بالمحافظة على سرية المعلومات المتاحة لهم بموجب هذه المذكرة وأن لا يتم استخدامها لغير الغايات المنصوص عليها فيها.

المادة (٩):- يتم تعديل أحكام هذه المذكرة بالإتفاق خطيا بين الفريقين ، ولا يعتد بأي تعديل لا يكون خطيا .

المادة (١٠):-

١- يقوم الفريقان باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ بنود هذه المذكرة خلال فترة (٤) اشهر من تاريخ توقيعها.

٢- للفريقان انهاء احكام هذه المذكرة بموجب اشعار خطي يرسل للفريق الاخر يتضمن انهاء المذكرة وذلك قبل شهر على الاقل من الرغبة في الإنهاء.

حررت هذه المذكرة في مدينة عمان بتاريخ ١٨ /٢٠١٥/٠٢ ، بنسختين أصليتين وتضمنت عشر مواد ، ويسلم كل فريق نسخة منها للعمل بموجبها.

الفريق الأول
وزير العدل

الفريق الثاني
نقيب المحامين